Richard M. Frank

Classical Islamic Theology: The Ashʿarites

Texts and Studies on the Development and History of Kalām, Vol. III

Edited by Dimitri Gutas

ASHGATE
VARIORUM

XIV

عقيدة للاستاذ ابن اسحق الاسفرائنى
بسم الله الرحمن الرحيم

fol. 88v°

I قال الامام ابو اسحق ابرهيم بن محمد الاسفرائنى رضى الله عنه :

ولما وقع الخلاف بين اهل الحق فى صفة المؤمن ورايت الفتاوى فى الاحكام على غاية الاختلال عند السؤال، رتبت فيه اقلّ ما يحتاج اليه على قول الجماعة واتبعته[1] ما يعطيه الاسم عند الكافة ليقف عليه المدعى علم الشريعة ويزيل عن نفسه تغيير اهل الدراية ويجوّز فتواه عند اهل المعرفة ويستحق اسم الايمان على قول من ينتسب اليهم فى علم التوحيد والعقول ويلقن الصبيان عند البلوغ فيكونوا مؤمنين عند الخطاب.

ولولا وجوبه عليّ بالشريعة لكنت لا اجمعه لهذه الطائفة مع ما غلب عليهم من الجهالة وما استشعروه لاهل التوحيد من العداوة لقصورهم عن هذه المرتبة.

II والذى لا بدّ منه لهذه التسمية

١ اعتقاد حدث العالم

٢ ثم الاعتقاد بان العالم عبارة عن كل شىء سوى الله تعالى

٣ ثم الاعتقاد بان له محدثا

٤ ثم الاعتقاد بان محدثه قديم [ص ٨٩ ا]

٥ ثم الاعتقاد بانه لايشبه شيئا من المخلوقات، وتحقيقه انه لا يتصور فى الوهم وما دونه يقبل هذه الصفة

٦ ثم الاعتقاد باستحالة الحدّ والنهاية عليه

٧ ثم الاعتقاد بانه ليس بجوهر ولاجسم ولاعرض

٨ ثم الاعتقاد بانه مستغن عن الاغيار. وعبّر بعض اهل الخطابة عنه بان قال الاعتقاد بنفى الكيفية والكمية والاينية واللمية

٩ ثم الاعتقاد بانه حى عالم قادر مريد سميع بصير متكلم له حيوة وعلم وقدرة وارادة وسمع وبصر

١ اتبعه : اتّبعه فى النص –

وكلام لم يزل ولايزال هو موصوفا بهذه الصفات ولايشبه شيء منها شيئا من صفات المخلوقين ولايقال فيها انها هو ولا غيره ولا ‹لا› هى هو وغيره ويستحيل ان يقال انها تفارقه اوتجاوره اوتخالفه اوتوافقه اوتحله بل هى صفات له تقوم به

١٠ ثم الاعتقاد بان قدرته تعم المقدورات وعلمه يعم المعلومات لم يزل كان عالما بجميعها على اوصافها فى ذواتها وارادته تعم المرادات على اوصافها فى ذواتها لا يكون الا مايريد ولا يريد الا ما يكون.

١١ ثم الاعتقاد بان لا اله غيره ولا خالق سواه.

١٢ ثم الاعتقاد بانه شيء واحد وتحقيقه انه لا يتبعض فى الوهم ولا يتجزأ[٢] فى العقل وهو تفسير «الأَحَدُ الصَّمَد» [٨٩ب]

١٣ ثم الاعتقاد بانه لايجوز عليه شيء مما جاز على المحدثات فدلّ[٣] على حدوثها ومعناه انه لايجوز عليه الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ولا المحاذاة ولا المقابلة ولا المماسّة ولا المجاورة ولا قيام شيء حادث به ولا بطلان صفة ازلية عنه ولا يصح العدم عليه

١٤ ثم الاعتقاد بانه قائم بنفسه مستغن عن مكان يقله اوجسم يحله ليس له تحت فيكون تحته ما يسنده ولا فوق فيكون فوقه ما يمسكه ولا جانب فيكون الى جانبه ما يعضده او يزاحمه

١٥ ثم الاعتقاد بجواز الرؤية عليه مع نفى هذه الاوصاف عنه

١٦ ثم الاعتقاد باستحالة الازواج والاولاد والشركاء والمماثلين له

١٧ ثم الاعتقاد باستحالة الافات عليه

١٨ ثم الاعتقاد بانه قادر على اماتة كل حى سواه ويجوز منه افناء كل شيء غيره واعادة الاجسام وخلق امثالها من غير قصر على حد واحياء ما يعيده ويخلقه ان شاء اذا شاء متى شاء كما شاء

١٩ ثم الاعتقاد بانه قادر على كل شيء يتوهم حدوثه على الانفراد[٤]

٢٠ ثم الاعتقاد بانه يجوز منه بعثة الرسل وتنزيل الكتب واقامة الحجج وتعبّد الخلق والثواب والعقاب؛ لا اعتراض عليه فى فعله ولا حجر عليه فى مقدوره [١٩٠] ولا يستحق عليه شيء ولا يلزمه فعل وان الادلّة على صدق الرسل عليهم السلام المعجزات ولا يجوز اظهارها على ايدى الكذابين

٢ يتجزا : يتجزى فى النص – ٣ فدلّ : هكذا النص ولعله يكون الصحيح يدل بدون الفاء – ٤ النص : على الانفراد حدوثه. قارن قولى القشيرى «ومن اداب من عرف انه الخالق منفردا ان ...» (التحبير ص ١٥٨) و«استحق المدح والثناء على انفراده بالقدرة على خلق السموات والارض» (لطائف الاشارات ١٩٠,٥) –

٢١ ثم الاعتقاد بانه لا واجب على احد قبل مجىء الرسل ومن فعل شيئا قبله لم يقطع له بثواب ولم يجزم عليه بعقاب

٢٢ ثم الاعتقاد بانه بعث الرسل وانزل الكتب وامر ونهى ووعد واوعد وما امربه الرسل فهو حق وما اخبروا عنه فهو صدق لايجوز العدول عنه ولا الخروج منه على ما رتّبوه فى الشرائع

٢٣ ثم الاعتقاد بان محمدا صلى الله عليه وسلم رسول ربّ العزة ومعجزته القران ودينه الاسلام واخبر صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر وعذاب القبر وثواب اهل الطاعة وعقاب اهل المعصية وان من مات على الايمان كانت عاقبته الجنة اما بالتوبة واما بالشفاعة

٢٤ ثم الاعتقاد بان ما اجمعت امّته على صحته فهوحق وما اجمعت على بطلانه فهو فاسد وان العبادات الخمس هى اصول الاسلام وهى الشهادة والصلوة والزكوة والصيام والحج

٢٥ ثم الاعتقاد بان ما اشكل عليه من امر دينه فى مابعد فواجب عليه الرجوع الى اعلم من عنده فى دينه واورعهم فى فعله ممن [٩٠ ب] بلغ مبلغ المجتهدين والمسئلة عما نزل به والعمل بما يفتيه فيما رفع اليه

٢٦ ثم الاقرار بجميعه مع الامكان والامن

فهذا ما لا بد منه عند الجميع

III فاذا اعتقد ذلك قال ⟨اهل⟩ الظاهر انه يستحق اسم الايمان وصار من اهل الشفاعة وكانت عاقبته الجنة.

وقال اهل التحقيق لايكون كذلك حتى يصير اعتقاده بما وصفناه معرفة على مارتبناه فيكون من جملة العارفين ويخرج من جملة المقلدين. وان جاز فيه التقليد فانما يجوز ذلك عند اهل التحقيق [5] وقد اتفقوا على المنع منه.

والذى يحتاج اليه فى ذلك ان يعرف كل ذلك مما ذكرناه بدليله ولكل تنبيه من الكتاب والسنة على تحقيق العقول والادلة. جميعه مستنبط من اسامى الربّ جل وعز وهوتفسير قول النبى صلى الله عليه وسلم «ان لله تسعة وتسعين اسما من احصاها دخل الجنة». يريد من علمها دخل الجنة على العاقبة، اما بالشفاعة واما بالتوبة. واورد الاسامى على الجمع والاختصاص فى غير هذا الموضع [6] واتبعها بالدلالة ليكون كمال الايمان باتفاق اهل التحقيق على ما وفّق الله فيه.

واختلفوا فى ما من اجله لا يكون اعتقاده علما من طريق التقليد.

٥ هكذا النص ولعله قد سقط شى ههنا — ٦ قد كتب «وقد» بعد الموضع ثم شطبها —

فقال قائلون انما ذلك لعدم علمه بانّ [١٩١] من يرجع اليه فى تقليده معصوم لايخطئ.
وقال اخرون انه لايكون كذلك لانه على منزلة من ترد عليه الشبهة فلا يرجع الى شيء يتعلق به فى دفعها عن نفسه.

ثم قالوا ان منّ[٧] الله على عبد بدفع الشبهة عنه وتصفية اعتقاده وعصمته من الوسواس الذى يرد عليه فذلك معرفة منه وايمان صحيح و〈اذا〉 اعتقد فى نفسه ان معتقده على ماهوبه وقطع عليه كان عالما على الحقيقة.

واتفقوا على ان الذى يحقق اعتقاده معرفة دليل واحد فى كل مسئلة لايحتاج فيها الى التبحر والتمكن من دفع الاسؤلة والاجوبة، فانها اذا وردت عليه فاوقعت له الشبهة دفعها بماكان عنده من الدليل.

IV واذكرُ لكل فصل منها دليلا على الاختصاص ليكون كمال الايمان باجماع اهل الحق.

١ فالذى يدل على حدوث الاجسام انها لوكانت لم تزل موجودة لم تخل فى وجودها من ان تكون مجتمعة اومفترقة اومجتمعة مفترقة اولامجتمعة ولامفترقة او لم تزل تجتمع تارة وتفترق اخرى لا الى اول.

ويستحيل ان تكون لم تزل مجتمعة لانها لوكانت كذلك لم تخل من ان تكون مجتمعة لنفسها اولمعنى قديم اولمعنى محدَث [٩١ب] ويستحيل ان تكون لم تزل مجتمعة لأنفسها لاستحالة افتراق ما كان مجتمعا لنفسه مع وجود نفسه ويستحيل ان تكون مجتمعة لمعنى قديم لاستحالة وجود الافتراق مع وجوده واستحالة بطلانه[٨] بعد الوصف بقدمه ويستحيل ان تكون مجتمعة لمعنى محدث لاستحالة تعلق القديم بالمحدث.

ويستحيل ان تكون لم تزل مفترقة على الترتيب الذى ذكرناه فى المجتمع.

ويستحيل ان تكون لم تزل مجتمعة مفترقة لتناقضه فى الوصف والمعنى.

ويستحيل ان تكون لم تزل لا مجتمعة ولا مفترقة لما فيه من اثبات الافتراق عند نفى الاجتماع واثبات الاجتماع عند نفى الافتراق فيصير تحقيقه كالفصل الاول.

ويزاد فى بيانه ان يقال كل شيء يجوز عليه الاجتماع والافتراق لم يتقدر وجوده فى الوهم متعريا عن الوصفين.

ويجمع هذه الاقسام الاربعة ويعبّر عنها بان يقال ائّ[٩] وصف منها اذا كان ازليا فله موجب

٧ منّ مكررة فى النص – ٨ بطلانه : بطلان فى النص – ٩ ائّ: ائ فى النص –

ازليّ ولايصح عدم الازليّ ولايجوز عليه تغيّر الحكم واذا ثبت التغير بالمشاهدة بطل ان يكون احد تلك الاوصاف مما كان لها فى الازل.

ويستحيل ان تكون لم تزل تجتمع تارة وتفترق اخرى لا الى اول لاستحالة تناهيها [١٩٢] الى اخر ما عليها من احوال الاجتماع والافتراق لوكانت لم تزل باحد هذين الوصفين ويكشف عنه بان يقال لوكانت مرات كونها مجتمعة ومفترقة من غير نهاية لم تبلغ اخركرّة[١٠] فى الوجود لاستحالة قطع ما لا نهاية له وتعداد ما لاغاية لاحواله ويبين عنه باستحالة تناهى الوهم فى اعداده اذا ابتدأ بآخره وارتقى بوهمه ما امكنه ولوكان معدودا من الاول اليه لصح عدده من الاخر الى الاول وما لا يصح قطعه من احد طرفيه بكماله لم يصح قطعه الى الطرف الاخر اليه.

٢ والدليل على حاجته الى المحدِث انه لم يخل فى حدوثه من ان يكون لعينه او لغيره خصّه باحواله وهيئاته وخص هيئاته وصفاته به ويستحيل حدوثه لعينه لاستحالة تخصيص الجنس بالحالّ والمحلّ على التباين والتغاير لعينه وقدثبت اشتراك الجنس فى حقيقته وصفات العين فدلّ ما ذكرناه على مقدّم قدّم بعض الجنس على بعضه وخصّه بمافيه من اجناسه.

٣ والدليل على قِدَم من قدّم واخّر وخصّ انه لوكان مشاركا له فى الحدوث لشاركه فى الحاجة الى المقدم المؤخر المخصص ولوكان بهذا الوصف لاقتضي [٩٢ ب] كل محدَث محدثا قبله ويستحيل وجود محدثات واحد قبل واحد لا الى اول لاستحالة الجمع بين الحدوث ونفى الابتداء.

٤ والدليل على نفى التشبيه ان التماثل يوجب الاشتراك فى جميع صفات النفس وكان احدى صفات لانفسها الحدوث وقد بينا فساده من قبل.

٥ والدليل على استحالة الحدّ والنهاية عليه ان النهاية توجب مقدار الجزء فما فوقه ويستحيل وجوده على مقدار يصح فى الوهم فوقه اودونه الّا عن قاصد يخصّه بقدرة كالفعل المحكم يصح فى الوهم وقوعه على خلافه ولا يجوز اختصاصه بوصفه الّا عن قاصد عالم يخصّه به.

٦ والدليل على استحالة كونه جسما ان الجسم فى وجوده يشغل الحيز والمكان ويستحيل ان يشغل الشيء الحيز والمكان المعلوم على الاختصاص مع صحة اختصاصه بغيره فى الوهم الا عن قصد وذلك يوجب حدوث الكون اوالنفس على اختصاصه بالحيّز والمكان وهذه دلالة الحدوث كما بيناه.

٧ والدليل على استحالة كونه عرضا استحالة كون العرض حيّا عالما قادرا قاصدا وقد بينا حاجة الفعل اليه فى حدوثه.

١٠ هكذا النص ولعل الصحيح مرة –

٨ والدليل على استغنائه [١٩٣] عن غيره انه لو لم يكن مستغنيا عنه قبل الوجود لكان محتاجا اليه الى حال الحدوث ثم فى وجوده رفع الحاجة التى تقدمته وذلك دليل الحدوث ولا يكون ذلك الا بحدوث معنى وبطلان غيره وتحقيقه الألم واللذة.

٩ والدليل على ان المحدث حى استحالة تعرى القائم بنفسه عن الوصف بانه حى اوميّت اوموات ولوكان ميتا اوامواتا لاستحال ان يكون مدركا ويستحيل وجود الفعل ممن يستحيل منه الادراك.

١٠ والدليل على كونه قادرا استحالة وجود الفعل ممن ليس بقادر عليه.

١١ والدليل على كونه عالما مريدا استحالة ترتيب الفعل وترتيب العجائب والحيوانات من غير وجود حى عالم قادر مريد.

١٢ والدليل على كونه سميعا بصيرا استحالة وجود حى متعرّ عن الوصف بما يدرك به المسموع والمرئى والآفة المانعة منه؛ ويستحيل تخصيصه من احد هذين الوصفين بالآفة لانها منع وذلك يقتضى مانعا وممنوعا وذلك دليل الحدوث.

١٣ والدليل على انه متكلم استحالة لزوم الخطاب ووجود الامر والنهى ممن لايكون متكلما.

١٤ والدليل [٩٣ب] على ان له حيٰوة وقدرة وعلما وارادة وسمعا وبصرا وكلاما استحالة اثبات الموجود بهذه الاوصاف مع نفى هذه الصفات ولزومها عند وجودها له.

١٥ والدليل على انه لم يزل موصوفا بها ان نفيها على تخاصيصها يوجب اثبات اضدادها وفى وجودها منع الوصف له بضدّها بعدها لاستحالة العدم على ما وُصف بالقدم.

١٦ والدليل على انها ليست ‹متناهية› ولا شىء منها يشبه شيئا من صفات[١١] المخلوقين ان التشبيه يوجب الاشتراك فى جميع صفات النفس على الوجوب والجواز واحدى[١٢] صفات المخلوقين لنفسها حدوثها ويستحيل ذلك فى صفاته لما قدمناه من الدلالة على قدمها.

١٧ والدليل على استحالة القول بان الحيوة والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام ‹هى هو ...› حىّ قادر عالم مريد سميع بصير متكلم.

١٨ والدليل على استحالة القول بانها اغيار له استحالة عدمها مع وجوده وذلك وصف لازم فى جميع اغياره وهذا بعينه دليل على استحالة مفارقتها له.

١٩ والدليل على استحالة القول بانها هى هو وغيره مافيه من التناقض الذى يخرج الكلام عن الفهم.

١١ + من، وقد شطبها الكاتب – ١٢ واحدى: واحد فى النص –

٢٠ والدليل على استحالة القول [١٩٤] با لمجاورة انها تقتضى المماسّة والمحاذاة والمقارنة فى المكان والحيز وكل ذلك من صفات الاجسام.

٢١ والدليل على استحالة القول بانها تحله استحالة كونها مجاورة لما قامت به ولا يصح الحلول بغير هذا الوصف.

٢٢ والدليل على استحالة القول بانها تخالفه ان اهل الخطابة لا يطلقون هذه اللفظة الا على المتغايرات وقد بينا فساده من قبل.

٢٣ والدليل على استحالة القول بانها توافقه ما فى هذه اللفظة من ايهام المماثلة.

٢٤ والدليل على ان قدرته تعم المقدورات وعلمه يعمّ المعلومات وارادته تعم المرادات ان التخصيص فى كل منها ببعض متعلقاته يوجب تناهيه فى جهته وذلك دليل الحدوث وقد قدمنا الدلالة على قدمها.

٢٥ والدليل على التوحيد ان حال الاثنين لا تخلو من صحة المخالفة اوتعذّر المناسبة فان صحت المخالفة كان الممنوع من المراد موصوفا بالقهر وان تعذرت المنازعة وصف كل واحد منهما بالعجز والتقصر وذلك منع من الالهيّة فيهما جميعا.

٢٦ والدليل على انه شئ واحد كالدليل على انه إله واحد.

٢٧ والدليل على استحالة الحركة والسكون والاجتماع [١٩٤ب] والافتراق والمحاذاة والمقابلة والمماسّة والمجاورة ‹عليه› ان الوصف له باحد هذه المعانى بعد الوصف له بضده يوجب حدوث معنى فيه ثم يستحيل تعرّيه عنه وعن ضده ولم يجز تقدمه على جنسه.

٢٨ والدليل على استحالة قيام شئ حادث به ان حدوثه فيه يوجب نفى ضد له قبله وهذا كالاول فى فساده.

٢٩ والدليل على استحالة بطلان الوصف الازلىّ عنه انه استحق الوصف بالبقاء فى كل حال صحت الاشارة اليه ويستحيل عدمه لوجود ضدّه كما يستحيل وجود ضده معه.

٣٠ والدليل على انه قائم بنفسه ان خلاف وصفه به يوجب احد اوصاف ثلثة اما ان يكون كالقائم بما لا يقال انه نفسه فيستحيل كونه حيّا عالما قادرا اوتعلقه فى وجوده بقدرة فيكون مخلوقا او تعلقه بقدرة من يحدث له معنى يجانسه اويخالفه وذلك يوجب مقارنة الفعل له.

٣١ والدليل على جواز الرؤية عليه ان استحالتها عليه تو جب عدمه.

٣٢ والدليل على استحالة الزوجة والولد ‹عليه› أن جميعه لا يصح الّا مع المباشرة ولايصح المباشرة الا على ذى حدّ والحدّ يدلّ على الحدوث.

٣٣ والدليل على استحالة الشريك ان الشركة [١٩٥] لا تكون[١٣] الّا فى اشياء يختص[١٤] كل واحد من الشريكين ببعضها يبين ذلك عند التميز ولا شىء يملك الا وجميعه لله سبحانه.

٣٤ والدليل على نفى الافات عنه انها تمنع من المدركات وذلك يقتضى فى وجوده مانعا وممنوعا وهو دليل الحدوث.

٣٥ والدليل على انه قادر على اماتة كل حى سواه انه خلق الحيوة وقدرته على الشئ قدرة على ضده وهذا بعينه دليل على صحة الحيوة بعد الموت.

٣٦ والدليل على صحة افناء الاجسام ان البقاء فعل له فيها فاذا لم يفعله وجب عدمها.

٣٧ والدليل على ‹صحة› اعادة الاجسام ان العدم بعد الوجود يوجب وصف الموجود بما كان عليه قبل الوجود ولم يمنع ذلك الحدوث. فكذلك بعد الوجود لم يزل على اختصاصه بالقدم بقاؤه على الوصف الذى كان عليه عند الاختراع. ثم من لم تزل قدرته كان قادرا على ايجاده فى كل حال كان معدوما قبله.

٣٨ والدليل على صحة خلق الاجسام من غير نهاية ولا حصر استحالة تناهى قدرة القديم وصحة توهم الحدوث فى المثل.

٣٩ والدليل على احياء مايعيده ويخلقه ان المحلّ لا يخلو من المتضادين ولا يصح وجود [٩٥ ب] وصف يقوم بجسم ليس له ضد فاذا وجد فيه احد الضدين بقدرة القادر التى تصلح للضدين صح الثانى منه.

٤٠ والدليل على صحة وصفه بالقدرة على كل ما يتوهم حدوثه استحالة تناهيه فى قدرته والمنع منه يوجبه.

٤١ والدليل على جواز بعثة الرسل وتنزيل الكتب واقامة الحجج وتعبّد الخلق والثواب والعقاب ان جميعه مما يتوهم حدوثه وسلب القدرة عليه يوجب التناهى فى الوصف.

٤٢ والدليل على زوال الاعتراض عليه فيما يفعله ان ذلك لا يتوهم الا ممن يصح عليه الالم باللوم وفيه ايجابه ويستحيل ذلك فى القديم سبحانه.

٤٣ والدليل على استحالة وجوب الشىء عليه صحة الترك فى القدرة ولو كان وصفه الوجوب لكان عدمه فى تلك الحال يوجب الحدوث ولا يصح وصف الاله به ولا بالقدرة عليه.

٤٤ والدليل على ان المعجزات تختصّ بالصادق ما تقرّر فى الوهم من صحة التفرقة بين الصادق

١٣ تكون : يكون فى النص — ١٤ يختص : تختص فى النص —

والكاذب من جهة الدليل وفى اظهارها على ايدى الكذابين افساد الادلة ونقض ما تقرّر من جهة التفرقة بين الصادق والكاذب.

٤٥ والدليل على نفى الوجوب قبل الرسالة كون الاله موجبا [١٩٦] للشئ تعبّدا ومانعا منه استغناءً وليس فى العقل ما يوجب احد الامرين.

٤٦ والدليل على صدق الرسل تخصيص كل بالمعجزة ولا تكون الا مع الصادق.

٤٧ والدليل على صحة ما كان معهم من المعجزات انهم اظهروا اشياء ادعوا بها صدقهم واجتهد اعداؤهم فى معارضتهم فلم يتاتّ لهم.

٤٨ والدليل على صحة ما اوردوه من الشرائع وبانوا عنه من الوعد والوعيد ان الامر والنهى والخبر من الله سبحانه يعلم بقولهم وقد قامت الدلالة على صدقهم.

٤٩ والدليل القاطع على تخصيص محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة ما اورده من القران وتحدّى به الى المعارضة واجتهاد العرب وهم من اهل اللغة فى اسقاط ما دعا اليه وانقطاعهم عنه واشتغالهم بغيره فى تكذيبه وبذلهم للنفوس والاموال فى بابه.

٥٠ والدليل على ان عاقبة اهل الايمان ومن لم يخرج الى ملة الكفر الجنة الكتاب والسنة فى مواضع عدة منها قوله سبحانه ﴿انا لا نضيع اجر من أحسن عملا : ١٨، ٣٠﴾ والمعرفة بما وصفناه من حسان الامور وقوله صلى الله عليه وسلم «من كان فى قلبه [٩٦ب] مثقال ذرّة من المحبة دخل الجنة».

٥١ والدليل على صحة الاجماع لزوم الشريعة فى كل عصر للامّة ولو جاز اجتماعهم على خلاف الملة لم يعلم وجود الادلة واشتبهت احكام الشريعة وسقط معه التكليف.

٥٢ والدليل على ان اصول الاسلام العبادات الخمس الخبر المرويّ على جهة الانتشار من قوله صلى الله عليه وسلم «بُنى الاسلام على خمس».

٥٣ والدليل على جواز التقليد فى احكام الشريعة عند اشتباه حكم الحادثة ما تقرر باوائل العقول ان ما كان فى اثباته ردّه وفى ايجابه قطعه ممن كان ساقطا من اصله وفى تكليف الامة باسرها طلبَ الادلة على احكامها انقطاع عن معائشها وفى الانقطاع عنها انقطاع عن معرفتها.

٥٤ والدليل على وجوب السؤال ان الاخذ بما يخطر له فى احكامه كشريعة يخترعها من نفسه وذلك ممنوع من فعله فوجب الرجوع الى من يبين له ان الذى فعله اوتركه حكم لمن يطيعه ممن لزمه [١٤] طاعته.

١٥ فلم : فلو فى النص – ١٤ لزمه : لزمنه فى النص ويجوز ان يكون الاصح لزم منه –

٥٥ والدليل على وجوب طلب المجتهد فيما يريد ان يسئل عنه كالدليل على منعه من الحكم بما يريده فوجب طلب من يخبره عن الله سبحانه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم. [١٩٧]

V هذه مقدمة الاقرار ويجب عرضه على من اراد الاسلام فاذا عرفه بدليله لزمه الاقرار به فيكون تصديقا منه على التحقيق ومن عدم العبارة او الاقرار لزمه الاعتقاد ومن وجد الجميع لزمه الامران لصحة المعاملة.

واختلف اهل الحق فى لزوم الاقرار على الوحدة فقال قائلون انه يجب لصحة الايمان وقال اخرون انه يجب لصحة المعاملة. ومن حصل له ما وصفناه لم يختلفوا فى انه مؤمن فى الحكم والاسم وانه لا يخرج بشئ يفعله اويتركه بعده من جملة المؤمنين.

وصلى الله على سيّدنا محمد
واله وصحبه وسلم